مستوطنان يقتحمان كنيسة «الجثمانية» في القدس و«الخارجية» الفلسطينية تطالب بحماية دولية

نتنياهو: حكومتنا تواجه 3 صراعات ولن نقبل باستمرار الفوضى السياسية

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (وسط) خلال اجتماع أسبوعي للحكومة

«وكالات» : أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس الأحد، أن حكومته تواجه 3 صراعات، هي الملف الإيراني والفوضى السياسية و«الإرهاب»، على حد وصفه. في وقت تستضيف فيه مصر اجتماعا خماسيا لبحث التهدئة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وسط إدانة الفصائل الفلسطينية لمشاركة السلطة.

وأضاف نتنياهو -خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة- أنه لن يقبل باستمرار الفوضى السياسية وإغلاق الشوارع والعنف، بينما يواصل عشرات آلاف الإسرائيليين التظاهر ضد «الإصلاحات القضائية» التي تعتزم الحكومة تنفيذها.

وفي السياق، حذر الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ والمعارضة من أن ازدياد وتيرة المظاهرات «قد تؤدي إلى نشوب حرب أهلية» في إسرائيل.

وكان أكثر من 200 ألف إسرائيلي تظاهروا السبت للأسبوع الـ11 على التوالي ضد «التعديلات القضائية» التي تضمن السماح للبرلمان بإلغاء قرارات المحكمة العليا بأغلبية بسيطة، كما يمكن أن تساعد في إلغاء إدانة محتملة لنتنياهو الملاحق بتهم فساد في عدة قضايا.

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن تل أبيب لن تسمح لطهران بامتلاك سلاح نووي، مشددا على أن جيش الاحتلال يعمل على مدار الساعة للقضاء على ما سماها «الخلايا الإرهابية».

وتتزامن تصريحات نتنياهو مع «قمة أمنية» تُعقد أمس الأحد في شرم الشيخ، بين مسؤولين سياسيين وأمنيين رفيعي المستوى فلسطينيين وإسرائيليين وأردنيين وأميركيين».

ويأتي الاجتماع «استكمالا للمناقشات التي شهدها اجتماع العقبة بالأردن في فبراير/ شباط الماضي»، بحسب بيان لوزارة الخارجية المصرية.

من جانبها، طالبت الفصائل الفلسطينية السلطة بعدم المشاركة في «القمة الأمنية»، معتبرة أن إسرائيل تستغل هذه القمم واللقاءات الأمنية «لشن المزيد من العدوان بحق شعبنا».

وشهد العام الجاري تصعيدا إسرائيليا غير مسبوق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أسفر عن استشهاد 84 فلسطينيا، بينهم 15 طفلا وسيدة وأسير في سجون الاحتلال، في المقابل، قُتل 14 إسرائيليا في عمليات متفرقة.

من ناحية أخرى اقتحم مستوطنان كنيسة الجثمانية في القدس المحتلة، صباح أمس الأحد، وحاولا تخريب محتوياتها، وقد نددت الخارجية الفلسطينية بهذا الاعتداء وطالبت بتدخل دولي وأميركي لوقف «تغول الاحتلال وغلاة المستوطنين».

وقالت محافظة المدينة المقدسة في بيان إن اثنين من المستوطنين حاولا «الاعتداء على قبر السيدة مريم البتول في كنيسة الجثمانية في القدس».

وأضافت أن مواطنا فلسطينيا تصدى لهما «وتم إلقاء القبض على أحدهما (من قبل الشرطة الإسرائيلية) ولاذ الآخر بالفرار».

ووفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية، فإن هذا خامس اعتداء على أماكن عبادة مسيحية في القدس من قبل مستوطنين متطرفين، منذ بداية العام الجاري.

من جهتها، قالت الخارجية الفلسطينية في بيان إنها تدين «بأشد العبارات محاولات عدد من عناصر المستوطنين الإرهابية الاعتداء على قبر السيدة مريم البتول في كنيسة الجثمانية».

ورأت أن «تكرار ومواصلة هذه الاعتداءات جرائم تندرج في إطار الاستهداف الإسرائيلي الرسمي للقدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية».

وطالبت الخارجية الفلسطينية بتدخل «دولي وأميركي فاعل لوقف تغول الاحتلال وغلاة المستوطنين المتطرفين على شعبنا عامة والقدس ومقدساتها بشكل خاص» كما دعت الوزارة الأمم المتحدة إلى «تفعيل نظام الحماية الدولية للشعب الفلسطيني».

من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن البلاد ستستضيف أمس الأحد اجتماعا خماسيا يضم مسؤولين سياسيين وأمنيين رفيعي المستوى فلسطينيين وإسرائيليين وأردنيين وأميركيين. وسط إدانة الفصائل الفلسطينية مشاركة السلطة في «القمة الأمنية» بشرم الشيخ.

وأعلن المتحدث باسم الوزارة المصرية أحمد أبو زيد -في بيان- أن الاجتماع يأتي «في إطار الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق ودعم التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي».

وأضاف أنه «استكمالا للمناقشات التي شهدها اجتماع العقبة في فبراير الماضي». بما يُمهد لخلق مناخ ملائم يُسهم في استئناف عملية السلام.

و السبت، طالبت فصائل فلسطينية، السلطة الوطنية بعدم المشاركة في «القمة الأمنية» المقرر عقدها بشرم الشيخ.

جاء ذلك وفق بيانات صدرت عن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة «الجهاد الإسلامي» و«حزب الشعب» و«الجبهة الديمقراطية» و«الاتحاد الديمقراطي (فدا)».

ودانت الجبهة الشعبية والجهاد -في بيان مشترك- «بأشد العبارات إصرار السلطة على المشاركة في قمة شرم الشيخ الأمنية التي تشكل انقلابا على الإرادة الشعبية».

وأضاف البيان، أن إسرائيل «تستغل هذه القمم واللقاءات الأمنية لشن المزيد من العدوان بحق شعبنا».

وفي بيان مشترك آخر، دعت أحزاب «الشعب» و«الجبهة الديمقراطية» و«فدا»، مصر والأردن إلى «إلغاء» اجتماع شرم الشيخ وعدم المضي في «هذا المسار بالغ الخطورة على الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة».

وطالبت الفصائل الثلاثة، الرئيس الفلسطيني محمود عباس بـ«وقف المشاركة الفلسطينية في هذا الاجتماع».

كذلك دعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، السلطة الفلسطينية لعدم المشاركة في قمة شرم الشيخ الأمنية.

واستنكر متحدث الحركة حازم قاسم -في بيان- «إعلان السلطة عزمها المشاركة في اجتماع أمني آخر بمشاركة إسرائيلية».

وفي 26 فبراير الماضي، عُقد اجتماع خماسي في مدينة العقبة جنوبي الأردن، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والأردن ومصر.

والأربعاء الماضي، قررت القيادة الفلسطينية المشاركة في قمة شرم الشيخ، بحسب بيان صدر عن مكتب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ.

وشهد العام الجاري تصعيدا إسرائيليا غير مسبوق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أسفر عن استشهاد 84 فلسطينيا، بينهم 15 طفلا وسيدة وأسير في سجون الاحتلال، في المقابل، قتل 14 إسرائيليا في عمليات متفرقة.

وزيرة الداخلية البريطانية تزور رواندا لتسريع اتفاق ترحيل اللاجئين

وزيرة الداخلية البريطانية برافرمان في مؤتمر صحفي بالعاصمة الرواندية كيغالي

«وكالات» : وصلت وزيرة الداخلية البريطانية سويلا برافرمان، السبت، إلى رواندا في زيارة تستغرق يومين بهدف تسريع اتفاق ترحيل طالبي اللجوء.

ومن المتوقع أن تناقش برافرمان اتفاقا تقبل بموجبه الدولة الواقعة شرقي أفريقيا المهاجرين الذين يصلون إلى بريطانيا دون إذن إذا أكدت المحاكم البريطانية أن المقترحات قانونية.

وقالت وزارة الداخلية البريطانية -في بيان- إن رواندا توافق الآن على قبول «جميع فئات الأشخاص الذين يعبرون عبر بلدان آمنة ويقومون برحلات غير قانونية وخطرة إلى المملكة المتحدة»، وأضافت الوزارة أن «أي شخص يأتي إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني ولا يمكن إعادته إلى وطنه سيكون مرشحا لنقله إلى رواندا».

وتريد الحكومة البريطانية إرسال عشرات الآلاف من المهاجرين إلى رواندا في إطار اتفاق قيمته 120 مليون جنيه إسترليني (146 مليون دولار) توصلت إليه لندن مع كيغالي العام الماضي.

وقد أعلن عن الشراكة في أبريل 2022، ولكن حظرت أول رحلة ترحيل كان يفترض أن تتم في منتصف يونيو بأمر من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقضت المحكمة العليا في لندن بعد ذلك بشرعية هذا الإجراء في ديسمبر ولكن المعارضين يسعون لاستئناف الحكم في أبريل، وربما يحال إلى المحكمة البريطانية العليا في وقت لاحق من العام.

وتشير بيانات الحكومة البريطانية إلى أن أكثر من 45 ألف شخص دخلوا إلى بريطانيا العام الماضي عن طريق عبور القنال الإنجليزي في قوارب صغيرة من فرنسا ومعظمهم شبان من ألبانيا وأفغانستان وإيران والعراق.

وقالت برافرمان -في مؤتمر صحفي- إن «دولا كثيرة في كل أنحاء العالم تواجه أعدادا غير مسبوقة من المهاجرين غير الشرعيين، وأعتقد بصدق أن هذه الشراكة الرائدة عالميا... إنسانية ورحيمة وعادلة ومتوازنة».

وأضافت برافرمان «لن أستبق قرار القضاء، لكن إذا نجحنا فسيكون تصورنا هو تنفيذ أساس اتفاقنا في أقرب وقت ممكن».

في حين قال وزير خارجية رواندا فينسينت بيروتا إن المقترحات «توفر فرصا أفضل للمهاجرين والروانديين على حد سواء»، وستساعد في تحقيق هدف الحكومة البريطانية في تفكيك شبكات الاتجار بالبشر.

في المقابل، يطعن ناشطون في شرعية هذه السياسة أمام المحاكم، وتقول مؤسسات خيرية كثيرة إن الاقتراح مكلف وغير عملي وسوف يجرّم آلافا من اللاجئين الحقيقيين الذين ليس لديهم سبل تذكر لطلب اللجوء في بريطانيا دون دخول البلاد.

توافق بين كوسوفو وصربيا على اتفاق أوروبي لحل الخلاف التاريخي

«وكالات» : قال منسق السياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في وقت متأخر من -يوم السبت- إن كوسوفو وصربيا توصلتا إلى توافق بشأن تنفيذ اتفاق يدعمه الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات، بعد محادثات استمرت 12 ساعة، واصفا المفاوضات بأنها صعبة.

وقال لصحفيين عقب اجتماعه بقيادتي البلدين في بلدة أوهريد شمالي مقدونيا الشمالية «كوسوفو وصربيا اتفقتا على تنفيذ ملحق للاتفاق على طريق تطبيع العلاقات بينهما».

وتطرق بوريل أيضا إلى مسألة الاتحاد المقترح للبلديات الصربية في كوسوفو، الذي من شأنه أن يمنح استقلالية أكبر للبلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو موضوع محل خلاف منذ فترة طويلة.

وقال «وافقت كوسوفو على الشروع على الفور.. وعندما أقول على الفور أعني على الفور.. في مفاوضات مع تيسير الاتحاد الأوروبي الحوار بشأن وضع ترتيب محدد وضمانات لكفالة مستوى مناسب من الإدارة الذاتية للمجتمعات الصربية في كوسوفو».

باكستان: الشرطة ترفع الإغلاقات حول منزل عمران خان وحزبه ينفي الاحتفاظ بأسلحة وذخائر

خلال المواجهات بين أنصار عمران خان والشرطة في محيط المجمع القضائي

«وكالات» : رفعت شرطة مدينة لاهور جميع الإغلاقات في الطرق المؤدية إلى منزل رئيس الحكومة الباكستانية السابق عمران خان مساء السبت، وفقا لما أفاد به مراسل الجزيرة، وذلك بعد مثوله أمام محكمة في العاصمة إسلام آباد.

وقالت وسائل إعلام محلية إن المحكمة ألغت مذكرة اعتقال خان بعد امتثاله رسميا لأمر الحضور أمام المحكمة في إسلام آباد، وذلك بعد أزمة شهدت مواجهات عنيفة بين الشرطة وأنصاره.

ومن المتوقع أن يلقي خان خطابا عبر الفيديو في ضوء التطورات الأخيرة، بعدما عاد من إسلام آباد إلى لاهور.

وقد اشتبك أنصار خان مع الشرطة أثناء وصوله إلى مقر المجمع القضائي في العاصمة، وتزامن ذلك مع اقتحام الشرطة منزل خان في مدينة لاهور وإعلانها مصادرة أسلحة وذخائر، وهو ما نفى صحته حزب إنصاف الذي يتزعمه خان.

وكانت سيارة خان قد وصلت إلى المجمع القضائي في إسلام آباد وسط اشتباكات بين الشرطة وأنصاره، وأفادت وسائل الإعلام المحلية بأنه لم يتمكن من الدخول إلى قاعدة المحكمة وسط هذه الفوضى، وأن القاضي سمح له في النهاية بتوقيع حضوره من سيارته.

ويواجه خان -الذي تولى رئاسة الوزراء من 2018 إلى 2022 وعزله البرلمان- عددا من الاتهامات أمام المحاكم.

وأمرت المحكمة بحضوره السبت لمواجهة اتهامات بأنه باع بشكل غير قانوني هدايا دول قدمت له إبان رئاسته للحكومة. ويقول خان إنه اتبع الإجراءات القانونية في الحصول على الهدايا.

ودهمت الشرطة منزله في لاهور بعدما غادره للحضور أمام المحكمة في إسلام آباد، وألقت القبض على عدد من مؤيديه لمزاعم مهاجمتهم أفراد الشرطة أثناء مواجهات وقعت قبل أيام.

وانتقد رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف سلفه عمران خان عبر تويتر، قائلا إنه يستخدم الناس دروعا بشرية ويحاول ترهيب القضاء.

من جهته، يقول خان -الذي أصيب بطلق ناري خلال تجمع انتخابي في نوفمبر الماضي- إن حياته مهددة أكثر من ذي قبل وإن خصومه السياسيين والجيش يريدون منعه من خوض الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام.

«منظمة الصحة» العالمية تدعو الصين للمكاشفة حول نشأة الفيروس

«وكالات» : دعت مجموعة استشارية -تابعة لمنظمة الصحة العالمية- الصين إلى نشر كل المعلومات المتعلقة بأصل «جائحة كوفيد19-» بعدما نشرت بكين معلومات على قاعدة بيانات دولية ثم حجبتها بعد فترة وجيزة.

وقالت هذه المجموعة -في بيان نشر السبت- إن علماء صينيين نشروا في وقت سابق من هذا العام التسلسلات الجديدة لفيروس «سارس-كوف2-» (فيروس كورونا المسبب لكوفيد19-) وكذلك البيانات الجينية الإضافية المستندة إلى عينات مأخوذة من سوق للحيوانات الحية في ووهان بالصين عام 2020.

وذكر البيان أن هذه البيانات نشرت لفترة وجيزة على قاعدة بيانات «المبادرة العالمية لمشاركة بيانات إنفلونزا الطيور» (GISAID) وهو ما سمح للباحثين في الدول الأخرى بالاطلاع عليها.

وأظهرت التسلسلات أن كلاب «الراكون» كانت موجودة بالسوق وربما أصيبت أيضا بفيروس كورونا، وهو ما يقدم دليلا جديدا في سلسلة الانتقال التي وصلت في النهاية إلى البشر.

الصين أغلقت سوق هوانان للمأكولات البحرية بمدينة ووهان بعد ظهور فيروس كورونا أواخر 2019

وفرض المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها -فيما بعد- قيودا على الوصول إلى تلك المعلومات «للسماح بمزيد من التحديث للبيانات على ما يبدو» وفقا لبيان المجموعة الاستشارية.

وناقش مسؤولون من منظمة الصحة الأمر مع زملاء صينيين ذكروا أن البيانات الجديدة كانت ستستخدم لتحديث نسخة مبدئية من دراسة أعدت عام 2022. وينوي المركز الصيني إرسال الدراسة إلى دورية «نيتشر» (Nature) العلمية، وفقا للبيان.

ويقول مسؤولو الصحة العالمية إن هذه المعلومات، رغم أنها ليست قاطعة، فإنها تمثل خيطا جديدا في التحقيق في أصول كوفيد ولا بد من مشاركتها على الفور.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة تيدروس أدهانوم غيبريسوس يوم الجمعة «هذه البيانات لا تقدم إجابة نهائية عن السؤال المتعلق بكيفية بدء الجائحة ولكن كل جزء من البيانات مهم لتقريبنا أكثر من تلك الإجابة».

وتابع «هذه البيانات كان يمكن، وكان لا بد من مشاركتها قبل 3 سنوات». وأضاف أن منظمته تواصل دعوة الصين «للتحلي بالشفافية في تبادل البيانات وإجراء التحقيقات اللازمة ومشاركة النتائج».

وقد كلفت منظمة الصحة المجموعة الاستشارية بمواصلة التحقيق في أصول الجائحة التي أودت بحياة ما يقرب من 7 ملايين شخص حول العالم.

من جهته، قال جورج جاو الأستاذ بمعهد علم الأحياء الدقيقة في المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها -في رد على سؤال من وكالة رويترز عن سبب عدم نشر التسلسلات سابقا- إن هذه البيانات «تم تحليلها حديثا ولم تأت بجديد».

وأضاف العالم الصيني أن «المبادرة العالمية لمشاركة بيانات إنفلونزا الطيور» هي التي حذفت التسلسلات وليس العلماء.

وتابع قائلا «كل هذا يجب أن يترك للعلماء للعمل عليه، ليس للصحفيين ولا للجمهور. نحن حريصون على معرفة الإجابة».

وكانت السلطات الصينية أغلقت سوق هوانان لبيع المأكولات البحرية بالجملة في ووهان بعد ظهور فيروس كورونا المستجد بالمدينة أواخر 2019. ومنذ ذلك الحين بات السوق محور دراسة لمعرفة ما إذا كان الفيروس قد أصاب عدة أنواع أخرى قبل انتقاله إلى البشر.

وقالت الصحة العالمية وعلماء آخرون إنهم لا يستطيعون استبعاد احتمال خروج الفيروس من مختبر شديد الحراسة في ووهان يدرس مسببات الأمراض الخطيرة. وتنفي الصين أي فرضية من هذا القبيل.

وقالت ورقة مبدئية عام 2022 إن نسبة صغيرة من 923 عينة تم جمعها من الأكشاك وأنظمة الصرف الصحي بالسوق والمنطقة المحيطة أثبتت أنها إيجابية للفيروس، ولم يتم اكتشاف أي فيروس لدى 457 عينة حيوانية تم اختبارها.

وذكرت هذه الورقة في البداية أن كلاب الراكون لم تكن من بين الحيوانات التي تم اختبارها.

وجاء في بيان المجموعة الاستشارية لمنظمة الصحة أن التحليل الجديد يشير إلى أن «الراكون وحيوانات أخرى ربما كانت موجودة قبل تنظيف السوق».